أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السياسي

من منتصف القرن الثالث الهجري حتى ظهور الخلافة: (250 هـ - 316 هـ)

مراجعة محمد حناوي

من المؤلفات الجديدة المرتبطة بتاريخ الأندلس كتاب **أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس السياسي** للأستاذ الباحث إبراهيم القادري بوتشيش(*) - إنه بحث اهتم - على غرار دراسات أخرى(1) - بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي الأندلسي.

تتضمن الدراسة مجموعة من المحاور مُرَتَّبة كالآتي:

المدخل، وهو مخصص لإشكالية الإقطاع على امتداد العالم الإسلامي، وثلاثة أبواب أُثبت في **الأول** تجليات الإقطاع في البنيات الاقتصادية والاجتماعية وفيه تحليل لوضعية الأرض، ومظاهر الإقطاع في النشاط الاقتصادي والبنية الاجتماعية.

وفي الثاني اهتمام بأثر الإقطاع في البنية السياسية والنشاط العسكري ويناقش أثر الإقطاع في البنية السياسية ثم تفاقم ظاهرة التجزئة السياسية ونشأة الكيانات الاقطاعية وكذا أثر الاقطاع في الأنشطة العسكرية.

(*) الكتاب من تأليف الباحث إبراهيم القادري بوتشيش، صدر عن دار عكاظ بالرباط 1992. إنه في الأصل رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ الإسلامي الوسيط نوقشت بفاس تحت إشراف الأستاذ محمود إسماعيل عام 1984.

(1) نشير إلى أن «دار عكاظ» اهتمت مؤخراً بنشر العديد من الأبحاث في إطار سلسلة المعتمد بن عباد حول الأندلس من هذه الأبحاث نذكر على سبيل المثال:

محمد بن عبود، مباحث في التاريخ الأندلسي ومصادره 1987.

أحمد الطاهري، عامة قرطبة في عصر الخلافة، (عكاظ) 1989.

أما الباب الثالث فيتضمن أثر الإقطاع في اندلاع الثورات الاجتماعية وفيه تناول الباحث بالدراسة والتحليل الثورات الاجتماعية في البادية وحركات المعارضة في المدن ثم انهيار المرحلة الإقطاعية.

تُوِّج البحث بخاتمة أثبت فيها مجموعة من النتائج المتوصَل إليها، ولم يفت الدارس إدراج مجموعة من الملاحق المهمة والمرتبطة بموضوع البحث.

في المقدمة عرض للمادة المصدرية المعتمدة لإنجاز الدراسة. إنها بحق، مادة متنوعة وغنية استقاها الباحث من مظان مختلفة كالحوليات التاريخية وكتب الطبقات والتراجم والسيرة والأنساب، دون إغفال كتب الحسبة والأحكام وكتب الأدب والرحلات والجغرافيا والفلاحة. إضافة إلى مختلف الدراسات الحديثة الاستشراقية وغيرها. انطلاقاً من نصوص هذه المادة أكد الدارس منذ البداية أن الأندلس خلال النصف الثاني من القرن الثالث الهجري عرفت سيادة الإقطاع على جميع المستويات. ولاحظ أن أغلب الدراسات وقفت عند التاريخ السياسي لهذه الحقبة ولم تتجاوز الجانب الوصفي للوقوف عند النمط الإقطاعي وتحليل جوانبه الاقتصادية والاجتماعية[1].

قبل تبيان مظاهر سيادة الاقطاع في الأندلس نشير إلى أن الباحث عَمَدَ ـ لا دون فائدة ـ إلى مدخل نظري ناقش فيه إشكالية الإقطاع في تاريخ العالم الإسلامي ككل والأندلس حَلَقة مهمة من هذا التاريخ. لقد استعرض آراء الفقهاء القدامى وآراء الدارسين المحدثين مشيراً إلى أن الفقهاء أنفسهم اختلفوا في تحديد مفهوم الإقطاع وأكثر من ذلك يلاحظ أن هناك فرقاً واضحاً؟ بين ما ورد في كتب الفقه وما عرفه الواقع الإسلامي حقيقة.

اختلف الفقهاء القدامى في تعريف الإقطاع نظراً لاختلاف ظروف كل واحد منهم ويمكن القول بوجود **إقطاع الاستغلال وإقطاع التمليك والإقطاع العسكري**.

---

(1) أنصف الباحث بعض المستشرقين الذين أشاروا إلى أهمية النمط الإقطاعي في التاريخ الأندلسي، أمثال: «شاليطا» و«ألبرنس». لكنهما ـ في نظره ـ حَللاهُ بمعزل عن التاريخ السياسي. انظر: أثر الإقطاع... مرجع سابق. ص 11 - 12.

لكن ما هي شروط هذا الإقطاع؟ وكيف تُطَبْقُها الأطراف المعنية؟ (الأمام والمقطع) يجيب الباحث بأن البعض يحصر الإقطاع في الفقير والبعض الآخر يربطه بمن يتسم بالشجاعة والعلم أو القرابة من الرسول ﷺ في حين يعتقد آخرون بأن الجند أولى بالإقطاع[1] . لكن الظاهرة تزداد تعقيداً حين يتعلق الأمر بطبيعة الأرض التي يجوز إقطاعها: هل هي أرض الموات؟ أم أراضي الخلفاء؟ أم الصوافي مثلاً؟ أو أرض العنوة؟[2] .

إذا كان الفقهاء القدامى قد اختلفوا في تحديد الإقطاع وشروطه فكيف تعاملت معه الدراسات الحديثة؟

صنف الدارس أغلب الأبحاث المرتبطة بالإقطاع إلى اتجاهات ثلاثة، الأول لا يؤمن بوجود إقطاع إسلامي بالقياس مع أوروبا لأن في المقارنة مبالغة ومجازفة على حد تعبيره. يقترح أصحاب هذا الاتجاه مصطلحات بديلة وعديدة «**كالقطاعي**» و«**إقطاعية الرحل**» و«**إقطاعية المدن**»، و«**إقطاعية القيادة**»[3] .

من خلال الدراسات الاستشراقية يتضح للباحث أنها تقيس الإقطاع الإسلامي بنظيره الأوروبي، والإقطاع الأوروبي في اعتقاده ما يزال يكتنفه غموض[4] ، إن الدراسات الاستشراقية يضيف الدارس اعتمدت على ما ورد في كتب الفقه عموماً دون ربطه بالواقع وبتطوراته.

الاتجاه الثاني يرفض القول بـ«**إقطاع إسلامي**» ـ ويقترح ـ شَأْنُه شأن الاتجاه الأول مصطلحات أخرى «**كنظام القنانة**» (رودنسون) أو «**البيروقراطية الراكدة**»

---

(1) أثر الإقطاع. 38.

(2) تحدث الباحث عن أشكال أخرى شبيهة تجسد إقطاعات كبرى نجدها مثلاً في نظام الحماية والإلجاء أو نظام القبالة أو الالتزام، ناهيك عن مصادر أخرى للإقطاع غير الأرض كالمعادن والمناجم. إبراهيم القادري.. أثر الإقطاع.. 38 - 39.

(3) إبراهيم القادري بوتشيش: المرجع السابق، ص 39.

(4) اعتمد الباحث على أبحاث غير متخصصة في أوروبا ليقول: إن الإقطاع الأوروبي ما يزال غامضاً. صحيح أن هناك خلافات، أحياناً حادة، بين الباحثين الأوروبيين حول الفيودالية لكنها خلافات نظرية تهم المفاهيم فحسب، أما مختلف الجوانب، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الفكرية للمجتمع الفيودالي الأوروبي، فقد أصبحت الآن معروفة في جزئياتها.

(العفيف الأخضر) أو «**النمط الخراجي**»[1] (سمير أمين) أو «**نمط الانتاج الأسيوي**»[2] (مجموعة من الباحثين).

بعد مناقشة هذه المفاهيم رفض الباحث جُلها مُعلِّلاً ذلك بمجموعة من الملاحظات أهمها أن مقولة النمط الخراجي لا تعدو أن تكون تأملية لا تاريخية لأنها لا تعكس الواقع التاريخي الإسلامي، ذلك أن وضعية الأرض في الإسلام لم تنحصر في أراضي الخراج والتي خَضَعت بدورها للتطور حسب ظروف مختلفة. أما مفهوم النمط الآسيوي للإنتاج فيعتقد أصحابه أن الدولة هي المسيطرة على الأرض وتقوم بالمشاريع الاقتصادية فيها[3] ، وتَتَسْلّم الريع الذي هو ضريبة الخراج ـ إضافة إلى ذلك لا يعتقد أصحاب هذا المفهوم بوجود مِلكية فردية ـ ولذلك أكد الدارس خطأ هذا الاتجاه لأن أصحابه انطلقوا من نصوص ماركسية كُتِبت في وقت مبكر من القرن التاسع عشر. أي الوقت الذي كان فيه ماركس نفسه يجهل واقع المجتمعات الشرقية والإسلام. ومع الانتقادات الموجهة إلى هذا الاتجاه بدأ أصحابه يتخلون عنه.

أما الاتجاه الثالث، والذي يُدافع عنه الباحث بل ينتمي إليه، فيعتقد بوجود إقطاعية إسلامية تستمد المفهوم نفسه من كتب التراث والتاريخ. إن الإقطاع الإسلامي ـ في نظر الدارس ـ عرف تطورات مهمة منذ عهد الرسول ﷺ ففي بداية الإسلام اقتصر على أراض الموات[4] . وقد سُخر لخدمة المصلحة العامة والإسلام. لكن الوضعية تغيرت تماماً على عهد الأمويين الذين ساندوا الإقطاع. لقد تشكلت ـ منذ القرن الأول الهجري ـ طبقة كبيرة من الملاكين الكبار أثمرت بشكل أو بآخر في الحياة الاقتصادية

---

(1) يعتمد هذا المفهوم على أسس منها: استخلاص فائض الإنتاج الذي هو الخراج بشكل جماعي، والانتاج قائم على الاستعمال لا التبادل. إن المجتمع الخراجي ـ رغم الصراعات الاجتماعية ـ يطبعه الركود والجمود، انظر أبراهيم القادري، م. س، 60.

(2) يرتكز هذا النمط على: غياب الملكية الخاصة للأرض ونظام حكم مركزي أو لا مركزي مستبد أو ديموقراطي يتسم كذلك بالركود وتقوم فيه الدولة أو الطبقة الحاكمة باستغلال المنتجين عبر تحصيل الضرائب والريع. . مرجع سابق، ص 60.

(3) يعتقد الباحث بناءً على المستشرق كاتشانفسكي، أن الإقطاعية الأوروبية وبالأخص المَلكية المطلقة كانت تقوم بوظائف متشابهة من حيث الإشراف على الري والصناعات المنجمية (ص 42)، لا يمكن الحديث عن دور الملكية المطلقة في أوروبا بهذا الشكل قبل القرن الخامس عشر الميلادي.

(4) إبراهيم القادري بوتشيش. المرجع السابق، 45.

آنئذٍ، وتقوى النمط الإقطاعي بواسطة الإرث والاقتناء حتى تطلب الأمر إحداث ديوان خاص له يعرف بـ «المستغلات» ثم (ديوان الضياع) فيما بعد. كما زاد الإقطاع استفحالاً خلال العباسيين وخصوصاً في العصر الثاني حين تسلط الجند التركي على السلطة الضعيفة، الشيء الذي جعل الإقطاع يتحول «من إقطاع استغلال إلى إقطاع رقبة يورث في الأعقاب»[1]. إن ظاهرة تفشي الإقطاع العسكري تُفسَّر حسب الدارس، باضطرار السلطة المركزية إلى إقطاع الأراضي للجند مقابل الخدمة العسكرية. أشار الباحث إلى أن هذا العصر شهد أيضاً تنامي ظاهرة اغتصاب أراضي الفلاحين الصغار مما نجم عنه ظاهرة الإلجاء ويُعَبِّرُ عنها ارتماء الكثير من المزارعين الصغار في أحضان قادة الجيش.

إذا كان هذا عن المشرق فهل يُسْتَثْنَى الغرب الإسلامي من ظاهرة الإقطاع؟ يجيب الباحث بأن الغرب الإسلامي لم يكن بمعزل عن الإقطاع العسكري. يعتقد أن ملكية الأرض تطورت لتصبح خلال النصف الثاني من القرن الثالث الهجري بيد الجند المدافع عن الخلافة الضعيفة.

انطلاقاً مما سبق يمكن القول: إن نمط الإنتاج الإقطاعي هو حجر الزاوية في تشكيل البناء الاقتصادي للعالم الإسلامي[2].

فما هي المميزات والخصائص العامة لهذا النمط الانتاجي؟

خضع الإقطاع الإسلامي كما سبق القول، لتطورات مهمة تمشياً مع ظروف مختلفة. يوضح الباحث أن التشريع الإسلامي المرتبط بالإقطاع لم يعرف الثبات كما هو الشأن في أوروبا، بل خضع لمزاج الفقهاء عموماً مما نتج عنه نشاط ظاهرتي، الاغتصاب والابتزاز، يتميز الإقطاع الإسلامي عن نظيره الأوروبي بمجموعة من الخصائص أهمها:

انعدام ما يسمى بيمين الولاء والتقليد وهو المحدد لأنواع الحقوق والواجبات

(1) نفسه: 45.
(2) نفسه: 48.

بين الأسياد والأتباع[1] . إن العلاقة بين المزارع أو القن ورب الأرض، وإن خضعت لتطورات حسب العصور، لم تكن قاسية. أشار الباحث إلى أن تحويل صغار الملاكين إلى أقنان يتعرضون للاستغلال، ظاهرة أفرزها نظام الإلجاء ونتجت عنه ضرائب يؤديها هؤلاء الأقنان.

تمييز الإقطاع الإسلامي كذلك بإمكانية مصادرة الأرض خاصة في الحالات التي تكون فيها السلطة المركزية قوية ـ ولذلك تتسم وضعية المُقْطَعين بعدم الاستقرار وأكثر من ذلك يمكنهم بيع أراضيهم قصد تسديد الخراج للدولة[2] . ومن هنا تطرح قضية أملاك الجهاز الحاكم إذ يمكن أن يكون الخليفة على رأس كبار الملاكين.

إضافة إلى ما سبق، اتسم الإقطاع الإسلامي بازدهار المدن والتجارة، خاصة تجارة الكماليات. يمكن إذن الحديث عن إقطاع نقدي إلى جانب إقطاع الأرض وكذا إقطاع الجزاء[3] .

يمكن القول بتعايش عدة أنظمة مع نظام الإقطاع الإسلامي وهذا، يقول الباحث، ما يميزه عن نظيره الأوروبي الذي لم يتواجد معه سوى نظام الإقطاع الحر[4] .

إن فهم الإقطاع الأندلسي الذي اختلف حوله الدارسون[5] ، يمر بالضرورة حسب الباحث من تحليل وضعية الأرض بشكل مدقق. إن هذه العَمَليَّة ليست بسهلة

---

(1) إبراهيم القادري بوتشيش، المرجع السابق، 49.

(2) نفسه 51.

(3) يُقصد بإقطاع الجزاء أن يمنح الخليفة مكافأة إلى شخص مقابل شجاعته أو جهاده أو حسن سيرته.

(4) ليس هناك إقطاع حر في أوروبا بهذا المعنى. إن ما يعرف بالفلاحين الأحرار أو الحائزين الأحرار (Alletiers-Tenanciers Libres) ـ والذين تحدث عنهم الباحث CH. Parain في التقرير المعتمد في الدراسة ـ شكلوا وعائلاتهم القاعدة الأساسية في الاقتصاد الأوروبي. لقد كانوا أحراراً في كل شيء تقريباً منذ الفترة الرومانية إلى حدود القرن العاشر الميلادي حيث سقطوا في شباك ما يعرف «بالسنيورية» الإلزامية التي أفقدتهم حريتهم. يجب في اعتقادنا التمييز ما بين مراحل أساسية في تاريخ الفيودالية الأوروبية.

(5) هناك من ينفي وجود الإقطاع في الأندلس مثل المؤرخ «شاليطار» وهناك من يعتقد بوجوده كالمؤرخ الكبير «البورنس». يرى الباحث إبراهيم القادري أن القائلين بالإقطاع الأندلسي كانت أحكامهم تأملية منعزلة عن النصوص التاريخية. ص 70.

نظراً لقلة المادة التاريخية وحتى إن وُجدت فهي حافلة بالتاريخ السياسي. إن الدارس للتحولات التي طرأت على الأرض يتحتم عليه أن يأخذ بعين الاعتبار عوامل مختلفة ساهمت في بلورة خصائص الإقطاع الأندلسي، كالعوامل الجغرافية والبشرية والحضارية. فالأندلس المجاورة للحضارة المسيحية عرفت قبل المسلمين الحضارة القوطية التي ظلت معالمها قائمة حتى بعد المسلمين، إضافة إلى ذلك يلاحظ التأثير المشرقي في مجالات متعددة.

ما هي التطورات التي خضعت لها ملكية الأرض في الأندلس؟

إن تحديد الإطار القانوني للأرض يستلزم فهم القانون الضابط للملكية ومدى مطابقة الإقطاعات لروح الشريعة الإسلامية. بَتَتَبُّع القضية من جذورها ـ أي منذ الفتح ـ يتضح من النصوص المختلفة التي دقق فيها الباحث أن هناك تناقضات بين الفقهاء الذين درسوها. فمنهم من اعتقد أن أرض الأندلس خضعت لقواعد القانون الإسلامي[1] ، وهناك من رأى أنها خضعت لقانون القوة والغلبة[2] .

بعد دراسة الظروف العامة لمختلف الروايات وشخصياتها والاعتماد على بعض الثقاة كابن حزم وابن عذارى وابن الخطيب تبيّن للدارس أن وضعية الأرض في الأندلس خلال عصر الولاة بل حتى في عصر الإمارة لم تخضع لقانون محدد ولم تقسَّم على أساس شرعي كما أن خمس الدولة لم يتم بكيفية نهائية[3] . إنها وضعية شابها الغموض وأكثر من ذلك استفحلت ظاهرة المِلكية اللاشرعية عبر الاغتصاب وتزوير عقود المِلكية، والنزاعات بناء على قانون القوة والغلبة السابق الذكر.

بناء على ذلك تشكلت المِلكيات الكبرى خلال مرحلة الدراسة وآلت في معظمها «إلى الأمراء والفقهاء، وقادة الجند وإلى موظفي الدولة وأشراف القبائل وبعض البيوتات الكبرى»[4] .

---

(1) أي تطبق فيها أحكام القرآن الكريم كالآية التي اعتمدها الباحث ﴿واعلموا أنما غَنِمتم من شيء فإن لِله خمسَه ولِذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل﴾ **الأنفال، الآية** 41.

(2) من أهم هؤلاء الفقيه ابن حزم في مؤلفه: الرد على ابن النغريلة اليهودي.

(3) إبراهيم بوتشيش. المرجع السابق، 78.

(4) نفسه. 81.

يوضح الباحث أن أراضي الأمراء أو «المستخلصات» اتسعت بشكل لافت للنظر وذلك بواسطة المصادرة والاغتصاب أو الشراء، وقد أحدثت وظيفة «صاحب الضياع» لتسييرها، وغالباً ما تُستأجر للمزارعين والأقنان مقابل جزء من المحاصيل[1] . لكنها تقلصت، خصوصاً في آخر القرن الثالث الهجري نتيجة سيطرة المقُطَعين على جل الأراضي الخصبة على حساب السلطة المركزية الضعيفة. يؤكد الباحث اعتماداً على المؤرخ ابن حيان أن طابع «الإقطاعية» غلب على أراضي الأمراء نظراً «لأيلولة الأرض لهم بمن عليها من مزارعين وعبيد وإماء ودواب وكراع»[2] .

يتضح كذلك من خلال النصوص أن ملكية العسكر كانت إحدى أشكال الملكيات العقارية الهامة في الأندلس خلال حقبة الدراسة. فإلى جانب إقطاع الثغور للجند برز إقطاع الجيش النظامي والجند المرتزق وكذا إقطاع العسكر المنتزي الذي اضطرت الدولة إلى الاعتراف به. وإذا كان الإقطاع العسكري قد وُجد في الأندلس منذ وقت مبكر وتميَّز بكونه إقطاع استغلال فإنه تحول إلى إقطاع تمليك لبعض العائلات المعروفة. كما أن قادة الكور المجندة أقْطَعُوا أراضي الأهالي واستحوذوا على جزء مهم من محاصيلها. ومع إعلانهم الاستقلال عن الحكم المركزي أمعنوا في استغلال المزارعين[3] .

إن ضعف السلطة المركزية وحاجتها للجند النظامي والجند المرتزق لدرء الأخطار النصرانية ومواجهة المؤامرات المختلفة ضدها جعلها تُقطع الأرض لهذا الجند لأنها عاجزة عن دفع رواتبه[4] .

يتضح مما سبق استفحال ظاهرة الإقطاع العسكري كلما ضعفت السلطة المركزية، وإلى جانبه وجد إقطاع الفقهاء الذين تمتعوا بنفوذ قوي خلال فترة الدراسة. دون إغفال إقطاع كبار موظفي الجهاز الإداري وأشراف القبائل. هذه الوضعية دفعت الدارس إلى القول بأن الإقطاعية هي نمط الإنتاج التي وجهت التاريخ السياسي

(1) إبراهيم القادري. المرجع السابق، 82.
(2) نفسه. المرجع السابق، 83.
(3) نفسه. المرجع السابق، 86.
(4) إن ظاهرة الإقطاع العسكري ظلت سائدة في الأندلس إلى عهد المنصور بن أبي عامر الذي خصص رواتب للجند مقابل خدماته العسكرية.

الأندلسي[1] . فكيف أثر هذا الإقطاع كذلك على الحياة الاقتصادية. أي في قطاعات الإنتاج كالزراعة والصناعة والتجارة.

يلاحظ من خلال الإقطاع نفسه أن الفلاحة لعبت دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية وذلك على حساب الصناعة والتجارة الهامشيتين خلال النصف الثاني من القرن الثالث الهجري. من خلال مختلف المصادر وخاصةً كتب الفلاحة يتبيّن مدى احترام الأندلسيين للفلاحة والزراعة لكن هيمنة الإقطاعية في الأندلس خلال تلك الفترة أثر سلباً على الإنتاج الفلاحي الذي تميز بالمحلية والنقصان والطابع الاستهلاكي[2] .

لقد أفرز هذا الإقطاع نمطين من الزراعة: الزراعات المعيشية الاستهلاكية وزراعة الغروس والبستنة المرتبطة بالأمراء وقادة الجند المقطعين[3] .

شمل النمط المعيشي زراعة الحبوب كالقمح والشعير لكنها زراعات كثيراً ما تضررت بالمجاعات والجفاف والفيضانات، وإلى جانب ذلك أهمل المسيطرون على الأرض تقنيات الزراعة وأساليب الري، وكان همهم الأول هو الحصول على ريع الأرض. هكذا ظلت الوسائل التقليدية هي السائدة في الزراعة كالناعورة والخَطارة ومياه الآبار والأرجالات والسروب. وكلها تقنيات خلفها الرومان والقوط[4] .

مقابل ضعف الزراعات المعيشية ازدهرت زراعة الغروس في البساتين وفي ضيعات الأرستقراطية.

أما النشاط الصناعي فلم يَنْجُ من التدهور الذي أصاب الفلاحة بسبب تفاقم التجزئة الاقطاعية بحيث لم تُستغل المناجم والمعادن الموجودة بوفرة في الأندلس بشكل كافٍ. تميز الإنتاج الصناعي خلال حقبة الدراسة بتوجهه نحو الصناعة الاستهلاكية

---

(1) إبراهيم القادري. نفسه 97.

(2) إبراهيم القادري. . . مرجع سابق 109.

(3) نفسه: 110.

(4) نفسه: 111. يظهر أن هذه التقنيات الأندلسية التقليدية كانت ذات أهمية كبرى بالمقارنة مع أوروبا في تلك الحقبة. إن التطور التقني في أوروبا لم يحدث قبل القرن العاشر الميلادي، وقد سبقت الأندلس في هذا المجال.

القائمة على العمل اليدوي، ونحو صناعة الكماليات المرتبطة بالأمراء وبرجال البلاط وقادة الجيش والمعتمِدة على المعادن النفيسة كالحرير والديباج التي هي من مظاهر الأبهة للأرستقراطية.

لاحظ الدارس أن حرفة الحدادة كانت تتصدر قائمة الصناعات الاستهلاكية لأنها رافقت الحروب الإقطاعية وقد أورد المؤرخون آلات متنوعة من الحديد استغلت من هذه الحروب لخصها المقرّي بقوله: «آلات الحرب من التراس والرماح والسروج والأجلم والدروع والمغافر أكثر هَم أهل الأندلس»[1].

يلاحظ كذلك أن الصناعات اليدوية كانت تابعة للأعمال الزراعية ولم تتمكن من إنتاج فائض للتبادل، كما أن الفكر المالكي المتزمت حسب الباحث ـ «حال دون إنجاز نهضة علمية قمينة بتحقيق تفوق صناعي»[2].

رغم ذلك سجل الدارس أن الصناع تمكنوا من التجمع في «طوائف» لحماية جملة من مصالحهم.

إن تدهور الإنتاج الفلاحي وركود الصناعة وكثرة الحروب الإقطاعية وخراب الطرق وحدة الخطر المسيحي الذي حاصر البحر المتوسطي، كلها عوامل ساهمت في كساد الحركة التجارية داخلياً وخارجياً. لكن الباحث استثنى سلعة كانت رائجة بفعل الحروب الإقطاعية: إنها تجارة العبيد، وقد تحدثت النوازل المرتبطة بحقبة الدراسة عن ظاهرة تحويل الأحرار إلى عبيد قسراً وبيعهم في الأسواق[3]. خاصة في المناطق الثغرية. ولا غرو فقد اهتم الأمراء والزعماء وقادة الجند بهذه التجارة، ولذلك كان التجار خاصة اليهود منهم يجلبون الصقالبة والغِلمان من بلاد الإفرنج[4]. وكذا من المشرق ومن شمال أفريقيا والسودان.

بعد تبيان أثر الإقطاع في الحياة الاقتصادية خصص الدارس فصلاً لدراسة البنية

---

(1) أورده الباحث ص 115، نقلاً عن المقري، نفح الطيب، ج 1، ص 202.

(2) هل يمكن القول بهذا الشكل الميكانيكي وعلى عكس الفكر المالكي أن الفكر الاعتزالي أو الشيعي أو الصوفي شجع الإنتاج الصناعي؟

(3) إبراهيم القادري، المرجع السابق، ص 119.

(4) نفسه، ص 123.

الاجتماعية الأندلسية ولاحظ منذ البداية أن التصنيف الاجتماعي يجب أن يُفهم من خلال البنية الاقتصادية نفسها وليس من منظور عصبي طائفي كما يذهب إلى ذلك العديد من الدارسين الذين ينظرون إلى الأندلس من خلال صراعات بين المولدين والعرب والبربر واليهود الخ . . .

بناء على نمط الانتاج الإقطاعي السائد قسم الباحث الهرم الاجتماعي إلى :

1 ـ الطبقة الارستقراطية الاقطاعية وتضم شرائح عسكرية وبيروقراطية ودينية وهي أغنى الطبقات الاجتماعية. تتكون الشريحة العسكرية من قادة الجند النظامي (قادة الصوائف مثلاً). وقادة العسكر المستقلين عن السلطة المركزية والذين يستمدون نفوذهم من الأرض واستعمال السيف، والجند المجلوب كالصقالبة ومرتزقة آخرين خدموا البلاط وحطوا على أراضي شاسعة.

يلاحظ أن هذه الشريحة، رغم نفوذها السياسي والاقتصادي، ظلت هشة بفعل الحروب الإقطاعية. إنها مهددة بالانهيار بمجرد استرداد الحكم المركزي لسلطته.

أما كبار موظفي الإدارة أو الدولة ـ أي البيروقراطية ـ فهم الوزراء والحجاب والكتاب والولاة وعائلات معروفة، إنهم يحتكرون الوظائف الكبرى إلى جانب عائدات الأملاك العقارية الكبرى.

إلى هؤلاء ينضاف الفقهاء الذين ـ رغم عدم ثبات مراكزهم ـ استفادوا من الأوضاع الاقتصادية والسياسية القائمة وامتلكوا سلطة لا يُستهان بها بجانب الأرستقراطية.

إن علاقات التبعية القائمة في أحضان الطبقة الارستقراطية بكل شرائحها أدت إلى تنامي فئة «المصطنعين»[1] ، التي ارتبطت بالولاء للارستقراطية. وبعد استعراض آراء الباحثين حول ظاهرة الاصطناع أكد الدارس أن الاصطناع يشبه الولاء الشخصي الذي عرفته أوروبا[2] . وقد يكون أيضاً من بقايا الحضارة الروحانية والقوطية في الأندلس.

---

(1) إبراهيم القادري . . مرجع سابق 141.

(2) لم يحدد الباحث بشكل كافٍ واجبات وحقوق «المصطنعين». إن الأتباع في أوروبا الفيودالية لهم حقوق وواجبات محددة تجاه أسيادهم، كالواجبات العسكرية مقابل استغلال الأرض.

2 ـ أما الطبقة الوسطى أو «البورجوازية الأندلسية» على حد تعبير الباحث، فقد تراجعت في هذه الحقبة بفعل الظروف الاقتصادية العامة التي سبقت الإشارة إليها. تشمل هذه الطبقة التجار وأرباب الحرف وأصحاب الكتابة من المستعربين بالإضافة إلى بعض أعوان الدولة وذوي المهن الحرة كالأطباء[1] . دون إغفال اليهود ومجموعة من الشعراء[2] .

إن البورجوازية الأندلسية، يقول الباحث، استاءت من الأوضاع الاقتصادية السيئة التي كرسها الإقطاع ولذلك لم تتردد في المشاركة في مختلف الحركات الاجتماعية المناهضة للإقطاع. لقد كانت مطالبها الأساسية تتمثل في توفير الأمن والاستقرار وتخفيض الضرائب حتى تتمكن من مزاولة أنشطتها.

3 ـ في آخر الهرم الاجتماعي وضع الدارس طبقتين هما: **طبقة العوام وطبقة العبيد والأقنان**.

أما العوام فهم أكبر عدداً من الصناع والمياومين والعاطلين والفلاحين الأحرار وبعض الأقنان الهاربين من ضياع أسيادهم إلى المدن والرعاة[3] . لاحظ الدارس أن المصادر المختلفة تتحدث عن العوام باعتبارهم (سفلة) (ورِعَاع): كما أن الاقطاعية زادت من فقرهم ناهيك عن تأثرهم بمختلف الأزمات الطبيعية كالجفاف والمجاعات، فالفلاحون الذين يشكلون السواد الأعظم من العوام عانوا كثيراً من استنزاف أموالهم وانتاجهم من قبل الارستقراطية. وعادة ما يؤدي المزارع ثلث المحصول وضريبة نقدية[4] إلى جانب ذلك وجدت أنظمة في الإنتاج كحصة الثلث ثم الربع في الأراضي التي صولح أهلها على الجزية[5] . وكذا المناصفة. إنها أشكال وجدت كلها فيما يعرف بنظام المزارعة[6] . إضافة إلى ذلك يمكن للفلاح أن يؤدي خدمات أخرى كالسخرة مثلاً.

---

(1) إبراهيم القادري، 143.

(2) نفسه، 145 - 146.

(3) إبراهيم القادري، مرجع سابق 147.

(4) نفسه، 149.

(5) نفسه، 149.

(6) نفسه، 149، المزارعة نظام يقتضي أن يقدم المالك أرضه ودوابه ـ والمزارع يقدم البذور ويقتسمان =

أما عوام المدن ـ المكوَّنون أساساً من الحرفيين والمياومين والعاطلين والباعة المتجولين[1] ، فلم تكن أوضاعهم أحسن منها أوضاع الفلاحين في الريف، فكثيراً ما تعرضوا لضغوطات مختلفة من السلطة والمحتسب وغيرهما. إن سوء أحوال هؤلاء دفعهم إلى التذمر والمشاركة في ثورات المدن كقرطبة وطليطلة مثلاً، لكنهم افتقروا حسب الباحث، إلى «وعي طبقي» لمواجهة استبداد السلطة[2] . وأكثر من ذلك كانوا «يعتقدون بفكرة القدر وعجز الإنسان عن مغالبة القضاء»[3] .

وبخصوص العبيد لاحظ الدارس ارتباطهم ببذخ الأرستقراطية وبحياتها اليومية. لقد تكاثروا بفعل انتشار ظواهر متعددة كالقرصنة البحرية والصراع ضد النصارى والحروب بين الكيانات الإقطاعية المستقلة[4] . تُسخّر العبيد كذلك في الأعمال الزراعية واعتُبروا أقناناً مرتبطين بالأرض[5] ، ومُعرَّضين لكافة أشكال السخرة والاستغلال، وأكثر من ذلك يمكن التمييز ما بين العبيد السود ذوي الأصل الإفريقي والذين يتعرضون للاضطهاد أكثر والعبيد البيض من الأصل الأوروبي.

من خلال تحليله لمكونات المجتمع الأندلسي يذهب الباحث إلى القول بأن هناك «تشابهاً مع البناء الطبقي للمجتمع الأوروبي الإقطاعي الذي تصدر فيه رجال الدين والمحاربون قمة الهرم الطبقي بينما ظلت طبقة الفلاحين والعبيد تشكل قاعدته»[6] .

بعد تحليل البناء الاجتماعي الأندلسي عمد الباحث إلى تبيان أثر الإقطاع في البنية السياسية خلال النصف الثاني من القرن الثالث الهجري موضحاً بما فيه الكفاية أن

(1) نفسه، 150.

(2) نفسه، 151.

(3) نفسه، 151.

(4) نفسه، 152.

(5) إبراهيم القادري، مرجع سابق، 152. يلاحظ أن الباحث يخلط أحياناً ما بين المزارع والفلاح والقن والعبد، في حين أنها مصطلحات يمكن التمييز بينها ولو نظرياً ما دمنا بصدد تحليل البنية الاجتماعية. يُعتقد عادة أن القن مرحلة أعلى من العبد.

(6) نفسه، 153. إن اعتماد بعض المؤلفات الكلاسيكية حول أوروبا (سعيد عبد الفتاح عاشور مثلاً) دفع بالباحث إلى المقارنة مع البناء الطبقي الذي أورده أعلاه بالنسبة لأوروبا. يعتبر هذا البناء في الواقع إيديولوجياً ولا يساير الواقع الأوروبي إلا في مرحلة كانت فيه المسلَكية ضعيفة.

ضعف سلطة الإمارة أدى حتماً إلى قوة شوكة وسلطة قادة الجند، مما ترتب عنه نشوء علاقات سياسية وقانونية بين السلطة المركزية والكيانات الإقطاعية[1] .

لعبت عوامل خارجية كغزوات النورمان المتتالية على الأندلس دوراً مهماً في تكريس الإقطاع على المستوى السياسي لأنها ساهمت في تدهور البحرية الأندلسية وضعف هيبة الدولة مما جعل هذه الأخيرة تستغيث بالجند المأجور لتحافظ على كيانها .

وضح الباحث أنه لا علاقة لعامل العصبية بوصول العسكر إلى السلطة، السياسية . إن الجيش الذي استحوذ على الأرض الخصبة وتصدر الهرم الاجتماعي وَجَّه أيضاً أنظاره إلى السلطة وصادرها لصالحه ضِدًّا على الإمارة .

ترتب عن سيطرة الجيش على دوالب الدولة نتائج مهمة وخطيرة منها : ضرب مبدأ توريث الحكم في الأعقاب على حساب مبدأ النفوذ والقوة . وزيادة حدة المؤامرات والصراعات بل والاغتيالات في بلاطات الأمراء .

لم يبق الفقهاء خارج دائرة الصراعات . لقد احتل فقهاء السنة الواجهة حسب الباحث وبرروا الأوضاع السياسية السائدة وأكثر من ذلك استغلتهم السلطة السياسية لتبرير قمع مختلف الثورات الاجتماعية .

إن ضعف السلطة المركزية أدى إلى ولادة ظواهر سياسية جديدة في مجال العلاقات الرابطة بين تلك السلطة ومختلف الجهات الأندلسية تجلت تلك الظواهر في عدة تنازلات قدمتها السلطة المركزية على شكل إقطاعات أهمها :

إقطاع التسجيل : مَكَّن هذا الإقطاع كبار الجند من انتزاع «مشروعية سياسية» من الحكم المركزي . إذ بواسطة عَقد سياسي وقانوني (عقد إقطاعي) يستغل المقطَع منطقة نفوذه مقابل الاعتراف بالإمارة . إن شروط هذا الإقطاع هي «التبعية للحكم المركزي (الولاء) وأداء الجباية السنوية ثم القيام بالخدمة العسكرية»[2] . (والجهاد) .

---

(1) نفسه، 169.

(2) إبراهيم القادري، المرجع السابق، 184.

إقطاع المفارقة: يختلف عن إقطاع التسجيل بكونه خاضع لعامل القوة والغلبة وليس لشروط محددة. إنه خاضع لولاء شكلي ويمكن للسلطة المركزية أن تُلحَّ على أداء الجباية في حالة قوتها، أما إذا كان الزعيم المستقل قوياً فإنه ينفصل ويرفض أداء الإتاوة وبذلك نكون أمام إقطاع لا إتاوي يعبر بامتياز عن ضعف السلطة المركزية وقوة المنشق عنها. مما يفضي إلى ظاهرة خطيرة وهي التجزئة السياسية وانتشار الإقطاعات.

إن هذه التجزئة السياسية الإقطاعية اثَّرت بشكل كبير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأندلسية، إذ زادت في إذكاء الصراعات العصبية والقبلية القاتلة وأدت بفعل الحروب وغيرها إلى سوء الأحوال العامة في الإقطاعات نفسها، وقد أشار الباحث في هذا الصدد إلى إرهاق الرعايا بالضرائب والمغارم بحيث لم يعد لهم (الرعايا) أدنى حقوق إنسانية بل سُخِّروا إما في فلاحة الأرض وإما كجنود في الحروب التي دارت بين المقطَعين[1] .

إذا كان النمط الإقطاعي قد ضاعف من التجزئة السياسية فكيف أثر في النشاط العسكري؟.

يجيب الدارس أن الأندلس خلال النصف الثاني من القرن الثالث عرفت حروباً وصراعات عسكرية قوية. لقد زادت تلك الحروب في إذكاء روح العصبية حتى اعتقد البعض أن الحروب التي دارت بين الكيانات الإقطاعية هي في الواقع تناحرات طائفية وعصبية. لكن يقول الباحث، إذا كانت العصبية قد طبعت تاريخ الأندلس شأنها شأن المجتمعات الإقطاعية الأوروبية[2] . فلم تكن وراء الحروب التي عرفتها الأندلس خلال مرحلة الدراسة. إن تلك الصراعات لها مضامين اقتصادية واجتماعية واضحة،

---

(1) نفسه، 216. لم يحدد الباحث طبيعة وأنواع المغارم التي يؤديها الرعايا أو الفلاحون داخل الإقطاعات. إذا كان الفلاح الأندلسي يحارب لحساب الإقطاعي فإن نظيره الأوروبي متخصص في الإنتاج فحسب لأن الفرسان المتخصصين في الحرب يحاربون مكانه.

(2) إبراهيم القادري، المرجع السابق، 230. اعتقد الباحث أن العصبية في تاريخ أوروبا يُعَبَّر عنها «برابطة الدم». إن العصبية المتحدث عنها في أوروبا ليس من النوع المعروف في الأندلس أو العالم الإسلامي. إنها عصبية طبقية إن صح التعبير وليس جنسية أو عرقية (عرب/ بربر مثلاً) إن النبلاء الأوروبيين استعملوا ظاهرة الدم النقي مفتخرين به طبقياً حتى لا يختلطوا بالفلاحين وما دونهم من الطبقات الاجتماعية الأخرى.

مرتبطة بنمط الإنتاج الإقطاعي نفسه. وإن ظهرت أحياناً بمظاهر عصبية وطائفية. ويكفي دليلاً على ذلك أن حروب الحصون لم تكن تستهدف إخضاع هذه الحصون كمراكز عسكرية فحسب وإنما كان الهدف منها إخضاع الأراضي الخصبة المحيطة بها.

يتضح من خلال ما سبق أن ضعف السلطة المركزية، والتجزئة السياسية والصراعات العسكرية الاقطاعية، كلها عوامل أدت إلى ضعف الأندلس وتكالب القوى المسيحية المجاورة عليها لتقليص مساحتها وإلحاقها بشمال أوروبا.

بعد تبيان أثر الإقطاع في الحياة السياسية والعسكرية اهتم الباحث بالإقطاع والحياة الاجتماعية وحلل الموضوع انطلاقاً من الحركات الاجتماعية والثورات التي عرفتها البوادي والمدن الأندلسية.

إن ثورات البادية شكلت معارضة سياسية «تزعمها العوام، واتخذت صُوراً مختلفة واختلفت كذلك في نتائجها. قسم الباحث هذه الثورات إلى صنفين: حركات الصعلكة كانت تلقائية ومحدودة النتائج، وأخرى ركزت على تَنَصُّر الفلاحين والأقنان أسفرت عن إنشاء كيانات مناهضة للسلطة الإقطاعية[1] . يعتقد الدارس أن فهم مغزى هذه الثورات المنتشرة في البادية الأندلسية يتمثل في ربطها بواقعها الاقتصادي والاجتماعي أي بنمط الانتاج الإقطاعي السائد وبمشاكله.

• لاحظ الدارس أن الحركات العفوية فشلت، رغم قوتها أحياناً، نظراً لفقدانها لتنظيم محكم ولعفويتها وانقساماتها. أما الثورات المنظمة والتي تزعمها الفلاحون فقد انتهت كما سلف القول إلى إحداث كيانات ثورية. أهم هذه الثورات حركة ابن حفصون. وقف المؤلف بنوع من التفصيل عند هذه الثورة مؤكداً «التفاف» كافة القوى الشعبية أو خاصة أبناء الريف من مزارعين وأقنان وعبيد حولها»[2] . واستعرض آراء الباحثين المختلفة حول تفسير هذه الحركة، فهناك مثلاً من اعتبرها ثورة «بطل»، وهناك من نظر إليها من زاوية عنصرية تجلت في الصراعات المريرة التي قادها المولَّدون لمناهضة تفوق الأرستقراطية العربية. رغم هذا وذاك أكد الباحث أن الحركة الحفصونية قام بها «مزارعون وأقنان وعبيد ناضلوا ضد اضطهاد السلطة الإقطاعية وأساليبها

(1) نفسه، 261.

(2) إبراهيم القادري، المرجع السابق 267.

القمعية . . »[1] .

هل نجحت هذه الثورة؟

يتضح من خلال ما أورده المؤلف القادري أن حركة ابن حفصون نجحت مؤقتاً، وأكثر من ذلك استطاعت أن تقيم «حكومة ثورية شعبية لها نظامها الخاص [مع] إقرار الأمن، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتخفيف الضرائب عن الفلاحين وتحرير العبيد والأقنان وحماية المستضعفين»[2] . إنها حركة أنشأت «جمهورية» مستقلة[3] ، «على رأسها حكومة ثورية بكل ما تعنيه الكلمة»[4] .

لكن رغم كل ذلك فإن نجاحها لم يدم طويلاً لعدَّة أسباب منها : استعادة السلطة المركزية لقوتها ونفوذها وهيمنتها، وقضاؤها على التجزئة السياسية، إضافة إلى تراجع القاعدة الشعبية للحركة نفسها، خصوصاً بعد إعلان القائد ابن حفصون ردته عن الإسلام .

أما الحركات الاجتماعية في المدينة فقد تزامنت مع مثيلاتها في البادية لأنها من إفرازات النمط الإقطاعي السائد كما سبق القول . إن هذه الحركات المعروفة في المصادر بالفتوة عكست بحق، حسب الباحث، الخوف الشعبي من المشاكل الاقتصادية المختلفة التي عرفتها المدن الأندلسية . تميزت هذه الثورات بأنها أكثر تنظيماً وفاعلية من ثورات الريف نتيجة تنامي الوعي الطبقي نسبياً[5] . أكثر من ذلك صنفها الدارس إلى ثورات ذات طابع «النضال المسلح»[6] ، وأخرى غلب عليها النضال السري[7] .

إن حركة الفتوة خارج بعض المدن الأندلسية اتخذت صبغة جهادية ضد النصارى وحاولت في ذلك مَلْءَ الفراغ الناتج عن ضعف السلطة المركزية . أكثر من ذلك شارك

(1) نفسه، 270 .
(2) نفسه، 278 .
(3) نفسه، 278 .
(4) نفسه، 278 .
(5) إبراهيم القادري، مرجع سابق ص 292 .
(6) نفسه، ص 292 .
(7) نفسه، ص 292 .

الصبيان المدربون في السلاح[1] في هذه الحركة. وفي هذا الإطار الجهادي حلل الباحث حركة ابن القط التي تمركزت في أحد الثغور واستقطبت العوام للدفاع عن الأندلس ضد الهجمات المسيحية. إن هذه الحركة لم تكن حركة عفوية أو تخريبية بقدر ما كانت ثورة قوية كان هدفها ربما يتجلى في تأسيس دولة شيعية في الأندلس[2]. وتجدُرُ الإشارة هنا إلى أن الأندلس خلال هذه الحقبة بدأت تعرف انتشار الفكر الاعتزالي والشيعي والصوفي كذلك، مما جعل الدارس يتحدث بنوع من التفصيل عن حركة فكرية معارضة للنظام الإقطاعي القائم قادها المفكرون أو ما سماهم «بالانتلجنسيا الأندلسية». أبرز أقطاب هذه الحركة هو ابن مسرة الذي ـ يقول الباحث: إنه اعتمد على أسلوب الصراع الإيديولوجي لمناهضة المذهب الرسمي الإقطاعي[3]. إلى جانب المفكرين ارتكزت حركة ابن مسرة على عناصر من البورجوازية التي بدأت تنشط ضد الإقطاعية، ناهيك عن استقطاب الحركة لقطاعات واسعة من العوام. لقد اعتنق ابن مسرة الفكر الصوفي المنتشر في الأندلس وبذلك، يؤكد المؤلف، «استهدف فِكراً ثورياً مُلتزماً بقضايا الفئات المتضررة، وناضل ضد الفكر الإقطاعي السائد ليهزمه من الأعماق. . .»[4]. هكذا ساهمت ثورات البوادي والمدن إلى حد كبير في اندحار النمط الإقطاعي فكيف انهار هذا النظام؟

بيّـن المؤلف أن الأندلس ما بين سنة 300 هـ و 316 هـ (بداية القرن الرابع) عرفت مخاضاً أساسياً تجلى في تنامي المد البورجوازي[5]، وتراجع الإقطاعية التي ازدادت تناقضاتها. كما استعادت الدولة المركزية هيبتها وقوتها. اتضح ذلك في الخطوة الجريئة التي أقدم عليها الخليفة الناصر لما حاول القضاء على الأمراء المنتزين، وإعادة

(1) نفسه، ص 298. لم يفصل الباحث في علاقة حركة الصبيان بالسلاح ودفاعهم عن الأندلس في مرحلة مبكرة. لقد عرفت أوروبا الفيودالية بدورها، خصوصاً مع الحروب الصليبية، ظاهرة «**حروب الأطفال**» «Croisads d'enfants» لكنها فشلت بسرعة ولم يكتب عنها الكثير.

(2) نفسه، ص 301.

(3) نفسه، ص 304.

(4) نفسه، ص 306.

(5) باستثناء التحليل المفصل لمدينة بجانة أو «جمهورية بجانة» كما سماها المؤلف والتي أفرزت ثُلَّةً من التجار القادرين على تسيير شؤونها، لم يُبَيّن الباحث كيف تبلورت «البورجوازية الأندلسية» واستطاعت خلق تناقضات أساسية للنمط الإقطاعي السائد.

الأرض إلى مِلكية الدولة. كما أعاد النظر في قانون المِلكية ونظام الجبايات. إن إعلان الخلافة عام 316 هـ في قرطبة، بعد نقلة كبرى في تاريخ الأندلس حسب الباحث. إذ يمكن الحديث عن الانتقال من «نظام سياسي مُتَخلف إلى نظام سياسي مُتَأثر بالصحوة البورجوازية»[1] . إن البورجوازية الأندلسية قد ساعدت، في رأي الدارس، الخلافة في اتجاه القضاء على الصراعات العسكرية والبحث عن الأمن والاستقرار لتحقيق أهدافها الاقتصادية، وبالفعل ازدهرت التجارة من جديد وعادت الحيوية إلى المدن وإلى التجارة في البحر المتوسطي لصالح الأسطول الإسلامي. هكذا يمكن الحديث عن بداية عهد جديد في الأندلس مناقض لعهد الإقطاع السابق.

في خاتمة هذه الدراسة أثبت المؤلف مجموعة من النتائج منها: القول بنمط الإنتاج الإقطاعي في الأندلس خلال النصف الثاني من القرن الثالث الهجري. لقد كان الإقطاع العسكري مهيمناً إذ تداخلت مِلكيات الجند النظامي والجند المرتزق والقادة المنتمين إلى جانب ملكية الفقهاء.

استنتج الباحث كذلك، في إطار مظاهر الإقطاع، تفاقم الإنتاج ونُدرته وتدهور الصناعة والتجارة وبنياتها الأساسية. كما حَلَّل البنية الاجتماعية المرافقة للإقطاع من منظور طبقي لا طائفي أو عنصري مُبيِّناً التراتبية الواضحة التي احتلت فيها الارستقراطية بكل شرائحها الصدارة. أما العوام والعبيد فقد سُخِّروا لخدمة الإقطاع ككل. بَيَّن المؤلف في الأخير أن النظام الإقطاعي لم يدم طويلاً، إذ سرعان ما انهار بتضافر عوامل متعددة منها الثورات التي عرفتها المدن والبوادي الأندلسية وقد حلل الباحث هذه الثورات من الزاوية الاقتصادية والاجتماعية.

من خلال استعراض محتويات هذه الدراسة الجادة يمكن إبداء ملاحظات أساسية مرتبطة بالمفاهيم وبالمنهج المتبع في إنجازها. نسجل في البداية أن البحث غني بمفاهيم اقتصادية واجتماعية متنوعة أهمها مفهوم «نمط الإنتاج الإقطاعي» الذي تبناه الباحث. نعتقد أن هذا المفهوم لم يُدقَّق فيه بما فيه الكفاية إذ عادة ما اختلط بمصطلحات أخرى يصعب التمييز بينها أحياناً وقد تزيد المفهوم الأساسي المنطلق منه

(1) إبراهيم القادري، مرجع سابق، ص 319. هل يمكن الحديث عن انحلال الإقطاع كنمط إنتاج في فترة وجيزة لا تتعدى خمس عشرة سنة؟

(نمط للانتاج الاقطاعي) غموضاً. ويكفي تتبع بعض هذه المصطلحات في ثنايا الدراسة للتأكد من ذلك، يستعمل المؤلف بالإضافة إلى المفهوم السابق: «**الاقطاعية**»، «**إقطاع عسكري**» «**إقطاع جبائي**» «**إقطاع الفقهاء**» «**إقطاع البيوتات الكبرى**» «**إقطاع الجهاز الإداري**»، ناهيك عن مصطلحات أخرى استُعملت عَرَضاً كمصطلح: «**المشكل الفيودالي الإسباني**» أو «**النظام السنيوري**» الخ... إن هذه المصطلحات مرتبطة أكثر بأشكال المِلكيات أو أشكال الاستغلال، وهي في الواقع جوانب، ربما أساسية، من مفهوم «نمط الإنتاج» الذي هو مقولة نظرية أعم وأشمل.

انطلاقاً من هذه الملاحظة يمكن القول: إن المؤلف حلل ووضَّح بما فيه الكفاية مختلف العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. لكن من جانب واحد، أي مختلف العلاقات التي ربطتْ السلطة المركزية من جهة والجند النظامي والجند المرتزق والمنتزي أو الكيانات الإقطاعية المستقلة من جهة ثانية. إنها فيما نعتقد علاقات أساسية ومهمة لكنها محدودة في المستوى الرسمي إن صح التعبير. في حين لم يُحَلَّل بنفس الوضوح وبنفس النفَس مختلف العلاقات الاقتصادية والاجتماعية القائمة داخل الكيانات نفسها وفي مستويات متعددة أو العلاقات ما بين السلطة المركزية، حتى في أقصى حالات ضعفها، مع الرعايا أو الطبقات الشعبية[1].

إن مفهوم نمط الإنتاج الإقطاعي الذي تبناه الباحث القادري ـ انهار بسرعة في الأندلس أي بمجرد حدث سياسي تمثّل في قيام الخلافة مع مطلع القرن الرابع الهجري. إن نمط الإنتاج كمقولة نظرية لا يمكن أن يسقط بهذه العُجالة، ولا يُحَلُّ بحدث سياسي أو عسكري مهما كان مُهِماً. صحيح أن الوضعية تغيرت في الأندلس بقيام الخلافة التي حاولت استعادة نفوذها، كما حاولت تحقيق وحدة اقتصادية وسياسية، لكن التراكمات الاقتصادية (دور البورجوازية الأندلسية والمدن) كانت بطيئة للغاية باستثناء مدينة أو «جمهورية بجانة» وربما الحاضرة قرطبة التي أصبحنا نتوفر حولها على معلومات مهمة بفضل دراسة الباحث أحمد الطاهري[2].

---

(1) صحيح أن هناك إشارات عامة مرتبطة بالضرائب والسخرة والمحاصيل المؤداة من قبل العامة، لكنها لا تشفي الغليل. فإذا كانت المصادر الرسمية لا تسعفنا في تبيان ذلك فهل يمكن توظيف البحث التاريخي في هذا الاتجاه وذلك بالاعتماد على مصادر أخرى؟

(2) أحمد الطاهري، عامة قرطبة في عصر الخلافة. دار عكاظ، الرباط 1989.

هذا على مستوى مفهوم «نمط الإنتاج»، أما مفهوم الطبقة الاجتماعية الذي حلله الباحث في إطار دراسته للبنية الاجتماعية الأندلسية، فيلاحظ تقسيم الدارس العوامَّ إلى طبقتين: العوام ثم طبقة العبيد والأقنان ـ فلماذا لا يعتبر العوام طبقة واحدة بشرائحها المختلفة كما هو الشأن بالنسبة للأرستقراطية. إن هذا التقسيم الذي اتبعه الباحث أدى إلى نوع من الخلط أحياناً ما بين الفلاحين والمزارعين والأقنان والعبيد[1].

إن الدارس يستعمل أو يوظف أحياناً مصطلحات وتعابير معاصرة، دون تحفظ، مثل «مدرسة نضال ضد الإقطاعية» «إقامة حكومة ثورية شعبية». «جمهورية ثورية» «النضال المسلح» «الفكر الثوري الملتزم بقضايا الفئات المتضررة» إنها تعابير ومصطلحات يمكن صياغتها بشكل لا يُثير القارىء والباحث معاً.

أما في إطار المقارنات التي أوردها المؤلف مع أوروبا الإقطاعية، فيمكن القول منذ البداية إن الدراسة غنية بهذه المقارنات، وإن تخللتها ثغرات ومبالغات أحياناً، بل كثيراً ما تُختار نصوص غير ملائمة لعقد مقارنة ما. من أمثلة ذلك القول خطأً بالإقطاع الحر (Alleux) في أوروبا (ص 54)، أو القول بتشابه البناء الطبقي الأندلسي مع البناء الطبقي للمجتمع الأوروبي الإقطاعي (ص 153) أو القول إن الإقطاعية الأوروبية وبالأخص المالكية المطلقة كانت تقوم بوظائف مُشابهة لتلك التي كانت تقوم بها الدولة فيما يُعرف بالنمط الأسيوي للإنتاج (ص 42).

لقد حَصَل ذلك لأن المؤلف اعتمد في المقارنات على أبحاث غير متخصصة مباشرة في أوروبا، أو أبحاث ذات طابع نظري يصعُب الإرتكان إليها في عقد مقارنات من هذا النوع، أو أبحاث كلاسيكية لا تُعالج الإقطاع الأوروبي إلا من زاوية رسمية مُؤَسَّساتِيَّة[2].

---

(1) انظر هامش (47) من هذا العرض.

(2) من جملة تلك الأبحاث نذكر:

كاتشانفسكي (يوري)، عبودية، إقطاعية أم أسلوب أسيوي؟

ترجمة عادل دليلة، بيروت 1980.

مجموعة من الباحثين، الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية، ترجمة عصام خفاجي، بيروت 1979. =

رغم هذه الملاحظات نقول دون تحيُّز إن الدراسة جِدِّيّة، تتجلى جديتُها في جُرأة تَبَنِّي صاحبها لرؤية تاريخية هامة وواضحة حَلَّلَت مرحلة دقيقة من التاريخ الأندلسي وِفْقَ مَنْظوْرٍ اقتصادي واجتماعي من شأنه أن يُثِيرَ المزيد من البحث والنقاشات الجادة.

= عبد الفتاح سعيد عاشور، حضارة ونظم أوروبا في العصور الوسطى، بيروت، دار النهضة العربية 1976.

حاطوم نور الدين، تاريخ العصر الوسيط في أوروبا، بيروت، دار الفكر الحديث، 1976.